تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

"غرفة عمليات" وتباين على وقْع المقتلة العلويّة لقاء خماسي في ظلال الهواجس السوريّة

لعلها من الاجتماعات النادرة التي تجمع هذه الدول الخمس، لبنان، تركيا، العراق، الاردن وسوريا تحت شعار الامن، بمشاركة وزراء خارجية ودفاع وقادة استخبارات. الاستضافة في عمان طبيعية، تماما مثلما يمكن ان تكون في بيروت او بغداد او انقرة، لكن ليس في دمشق التي شاركت على وقع حمام الدم في الساحل السوري

عقد وزراء ومسؤولون امنيون من دول الجوار السوري اجتماعاتهم في عمان في 9 آذار 2025، لتعزيز آليات التعاون بين وزاراتهم واجهزتهم الامنية والعسكرية، لمكافحة الارهاب، وتشكيل "غرفة عمليات مشتركة" لمحاربته، والتصدي لتهريب المخدرات والسلاح وغيرها من التحديات المشتركة.

من الواضح ان اجتماع عمان، وهو الاول من نوعه، انعقد في ظل التداعيات الكبيرة التي تنتج من الانقلاب في المشهد السوري منذ سقوط نظام الرئيس بشار الاسد، والتي تثير لدى كل دولة هواجسها ومخاوفها الخاصة، مما استدعى منها التلاقي للاتفاق على الحساسيات المشتركة، وامكان التعاون لمواجهتها.

ادانة اميركية

دان وزير الخارجية الاميركي ماركو روبيو من وصفهم بـ"الارهابيين الاسلاميين المتطرفين، بمن فيهم الجهاديون الاجانب الذين قتلوا اشخاصا في غرب سوريا"، مطالبا ادارة المرحلة الانتقالية بـ"محاسبة مرتكبي المجازر ضد الاقليات". وتابع: "تقف الولايات المتحدة الى جانب الاقليات الدينية والعرقية في سوريا، بما في ذلك المجتمعات المسيحية والدرزية والعلوية والاكراد، وتقدم تعازيها الى الضحايا واسرهم".

في تطور دموي لم يكن متوقعا من المجتمعين في عمان، انفجرت اعمال قتل جماعية في مناطق الساحل السوري، استهدفت بشكل اساسي ابناء الاقلية العلوية راح ضحيتها مئات الاشخاص، فيما قالت سلطات الحكم الجديد في دمشق انها جاءت بسبب هجمات شنتها من تسميهم "فلول النظام" السابق ضد قوات الامن. لكن المؤكد ان ما جرى من عمليات قتل في مناطق الساحل، واحداث مشابهة اقل حدة في دمشق وريف حمص، بالتزامن مع مؤتمر عمان وقبله وبعده، كانت من البشاعة لدرجة انها استدعت اجتماعا لمجلس الامن للتنديد بها والدعوة الى التحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها.

الا ان المجتمعين في عمان لم يتطرقوا الى ما وصفه خبراء وقانونيون بأنها "جرائم حرب" ارتكبت على مدى ايام، وشملت عمليات اعدام في الطرقات وداخل البيوت ونهب المتاجر الخاصة بالعلويين، والتنكيل العلني بهم على وسائل التواصل الاجتماعي. عكست هذه الاحداث الدموية التحديات الاستثنائية التي يفرضها المشهد السوري وتفاعلاته منذ كانون الاول 2024 على الوضع الاقليمي ومخاوف المسؤولين السياسيين والامنيين حوله. كما يطرح هذا الخفوت الاقليمي بازاء المقتلة السورية واقع ان دول الجوار تبدو برغم اجتماعها في عمان ليست على وقفة رجل واحد.

وقد ظهر ممثلو الدول الخمس امام الاعلام، بينما بدأ سفك الدماء الطائفي الذي نفذته عناصر راديكالية وبعضها ينتمي الى فصائل كانت اعلنت فعليا الولاء لوزارة الدفاع السورية الجديدة ولمؤسسات الدولة، وكأنه تفصيل هامشي.

كما ان هناك تساؤلات اثارها وجود وزير الدفاع السوري الجديد مرهف ابوقصرة ورئيس المخابرات السوري الجديد انس الخطاب، بين المجتمعين في "نادي الملك حسين" في عمان، بدلا من ان يكونا في دمشق او اللاذقية لكبح جماح عمليات القتل الطائفية المتفلتة في الساحل السوري، والتي شكلت احد اخطر التحديات امام السلطة الجديدة منذ اعلنت الاطاحة بنظام الاسد قبل اكثر من 3 شهور.

وبينما كان الوزراء والمسؤولون يبحثون في عمان قضية الارهاب والتعاون لمكافحته، في حضور الوفد السوري الذي شارك فيه وزير الخارجية اسعد الشيباني، كان متطرفون اتوا من آسيا الوسطى ومصر والجزائر والصين وغيرها ينشرون صورهم على وسائل التواصل الاجتماعي للتباهي بمشاركتهم في المذبحة، وتتوالى افعالهم امام الجميع في المؤتمر.

ومما ورد من عمان، فان اعضاء الوفد السوري لم يسمعوا انتقادا او عتابا علنيا من وفود الدول الاربع الاخرى، للعمل بحسم على احتواء المقتلة السورية الجديدة، والبلاد لم تكد تخرج من جحيم الحرب والاقتتال خلال الـ14 سنة الماضية.

مع ذلك، فان المجتمعين توافقوا على تكثيف جهود مواجهة الارهاب، ومواجهة خطر عودة تنظيم داعش.

على الرغم من التوافق الظاهر، فان مصالح المشاركين واهتماماتهم كانت متباينة على ما يبدو. فالاتراك يريدون التركيز على قيام آلية اقليمية للمرة الاولى من خارج الحضور الغربي لمحاربة الارهاب، وهو في نظر انقرة لا يقتصر على داعش، وانما ايضا على الفصائل الكردية المسلحة التي تتهمها تركيا بالارتباط بحزب العمال الكردستاني المحظور (PKK)، ولها تأثيراتها التي تقلق الاتراك داخل بلادهم نفسها، وفي العراق وسوريا وايران.

بالنسبة الى عمان، فانها حاولت ان تركز على ملفات الامن والسيطرة في الجنوب السوري الى جانب ملفي الطاقة والمياه، الى جانب جهود مكافحة الارهاب وعصابات تهريب المخدرات. بطبيعة الحال، تشعر السلطة الاردنية بالقلق من مخاطر تمدد التطرف الى الداخل الأردني، حيث هناك في بعض مناطق المملكة نوع من التعاطف بين شرائح اسلامية متشددة.

بالنسبة الى لبنان، فان الهواجس لا تعد ولا تحصى. من قضية النازحين المتعثرة، الى كيفية ترتيب العلاقات مع نظام احمد الشرع المعروف لبنانيا منذ سنوات باسم ابومحمد الجولاني، الى مسائل الحدود الشائكة وعمليات التهريب، الى جانب المخاطر التي يشكلها نهج الجماعات المتطرفة داخل سوريا على بعض القوى او التيارات المقربة من تفكيرها دخل البيئة اللبنانية. ◄

"مركز مشترك"

تضمن البيان الختامي لاجتماع عمان البند المهم التالي:
"ادانة جميع اشكال الارهاب، والتعاون في مكافحته على المستويات العسكرية والامنية والايديولوجية، واتفق المشاركون على انشاء مركز عمليات مشترك لضمان التنسيق والتعاون لدعم الجهود الدولية الحالية للقضاء على تنظيم الدولة (داعش) وازالة تهديده على سوريا والمنطقة والعالم، بالاضافة الى معالجة قضية سجون التنظيم".

لكن من مفارقات اجتماعات عمان ان تركيا والعراق والاردن ولبنان، تبدو اقله في ما اعلن من مواقف، اكثر قلقا من نظام الشرع/الجولاني من التوغل الاسرائيلي في مناطق الجنوب السوري، بعد ابتلاع هضبة الجولان السورية المحتلة منذ العام 1967، خصوصا في مناطق القنيطرة ووصولا الى ريف دمشق، فيما لا تزال اسرائيل تشن ضربات وغارات في مناطق مختلفة من سوريا، بما فيها دمشق نفسها، الى جانب مناطق متداخلة سوريا ولبنانيا، الى جانب ادعاءاتها بفرض الحماية العسكرية لمناطق انتشار القرى الدرزية، وفرض وقائع عسكرية وديموغرافية جديدة على المنطقة برمتها.

مع ذلك، فان اجتماع عمان بحسب البيان الصادر عنه، بحث سبل اسناد الشعب السوري في جهوده اعادة بناء وطنه على الاسس التي تضمن وحدته وسيادته وامنه واستقراره، وتخلصه من الارهاب، وتضمن ظروف العودة الطوعية للاجئين، وتحفظ حقوق جميع ابنائه.

في ختام الاجتماع قال وزير خارجية الاردن ايمن الصفدي في حضور وزراء الخارجية الاربعة ان "امن سوريا واستقرارها جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة وان الاجتماع اكد الموقف الموحد لمحاربة الارهاب ومكافحة داعش، ودعم سوريا بما يحقق امنها".

وبينما تتابع بغداد وعمان وبيروت وانقرة تطورات العدوان الاسرائيلي المتواصل والتوغل في الجنوب السوري، قال الوزير الاردني ان "اسرائيل تحاول خلق حالة من الفوضى وذرائع لتحقيق اهدافها بالمنطقة"، في حين ندد وزير الخارجية التركي حقان فيدان بسياسات اسرائيل التوسعية في سوريا، وهو ما يعكس

انسحاب اميركي؟

لم تعلن ادارة الرئيس دونالد ترامب عن خططها النهائية في ما يتعلق بسوريا حتى الان، لكن التكهنات تتزايد على انها تتجه الى البقاء في قاعدة التنف الحدودية (عند مثلث الحدود السورية - الاردنية - العراقية)، وسحب قواتها من شمال شرق سوريا، خصوصا بعدما رعت واشنطن وسرعت الاتفاق الموقع بين الرئيس السوري الانتقالي احمد الشرع وبين قائد قوات سوريا الديموقراطية (قسد) مظلوم عبدي، الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الاكراد وبين الحكم الجديد، ومصير المقاتلين الاكراد في الهيكلية العسكرية السورية الجديدة والتي لم تتضح تفاصيلها تماما حتى الان.

التوجس التركي من التوغلات الاسرائيلية في سوريا التي تكاد تتحول الى ساحة لصراع النفوذ بين الطرفين.

وفيما بدا كموقف مقتضب من المقتلة السورية ضد العلويين والاقليات، اكتفى الوزير التركي التي تضم بلاده اكبر مكون علوي في العالم (حوالى 15 مليون شخص)، بالقول "ندعم كل الخطوات لحفظ ارواح كل السوريين، يجب ان يبقى جميع مكونات الشعب السوري بعيدا من إذكاء النعرات". ومما يعكس الاهتمام التركي بملف مكافحة "الارهاب"، قال الوزير التركي "نواصل مكافحة تنظيم داعش واجتماعنا وضع خطة تشمل غرفة عمليات مشتركة لمواجهة الارهاب".

العراق من جانبه ليس اقل قلقا، بل لعله من بين اكثر القلقين خصوصا في ما يتعلق بانتشار التطرف عند الجارة السورية، واحتمال امتداده الى البيئات العراقية المتنوعة. وقد اكد وزير خارجية العراق فؤاد حسين انه "من المهم فتح حوار سوري يشمل جميع مكونات الشعب لتحقيق الاستقرار"، مؤكدا على ان "محاربة داعش

> **هواجس اقليمية تستدعي التلاقي**
>
> **تداعيات استثنائية للمشهد السوري**
>
> **لقاء وزراء خارجية ودفاع واستخبارات**

تتطلب دعما اقليميا ودوليا، وان استقرار العراق ينبع من استقرار سوريا".

في محاولة لبث التطمينات، قال الشيباني، وزير الخارجية السوري، "مستعدون للاستمرار في العمل المشترك من اجل مستقبل افضل للمنطقة"، مضيفا "نحمي كل مكونات الشعب السوري ولا نميز بينها ولن نسمح بتكرار مآسي الشعب السوري"، مؤكدا ان "الحكومة الجديدة هي الضامن للسلم الاهلي، ولن نسمح لأي جهة بأن تأخذ دور الدولة وكل من تورط في الانتهاكات سيحال على القضاء".

وللتأكيد على الاهمية التي يوليها الملك الاردني عبدالله الثاني لهذا الاجتماع وهواجس الاردن من عودة الفوضى الى الحدود المشتركة مع سوريا، فقد استقبل الوفود الاقليمية المشاركة في قصر الحسينية، للتعبير عن "وقوف الاردن الى جانب سوريا في الحفاظ على امنها واستقرارها ووحدة اراضيها وحماية مواطنيها".

بحسب المعطيات والمواقف المعلنة، فان اجتماع عمان بحث كيفية ضمان وحدة اراضي سوريا وسيادتها على اراضيها وتعزيز التعاون المشترك بين الدولة السورية وجيرانها، وذلك في ظل متابعات امنية استخباراتية لتحركات خلايا ارهابية تحاول استعادة نشاطها مؤخرا تنتمي الى تنظيم داعش، وخصوصا في مناطق البادية السورية، بالتماس مع حدود المملكة واراضي العراق، بينما لا تزال الادارة السورية الجديدة غير قادرة على فرض كامل سيطرتها على الاراضي السورية.

اضافة الى ذلك، فان المواقف المتأرجحة داخل الطائفة الدرزية واثرها على انقسام الطائفة، بات يثير قلقا اردنيا ولبنانيا بشكل خاص.

هذا الانقسام بين التيارات الدرزية يعزز الخطر الاسرائيلي، حيث اعتادت اسرائيل ان لا تخرج من ارض تحتلها وتزرع الشرذمة بين اهلها، مما يعني توسع نفوذها وسيطرتها العسكرية والامنية والسياسية داخل الاراضي السورية والتاثير ليس فقط على الجنوب السوري، وانما على الحكام الجدد في دمشق مهما كانت هويتهم وايديولوجيتهم.

وقد دان بيان اجتماع عمان العدوان الاسرائيلي على الارض السورية، ومحاولات التدخل الاسرائيلية في الشأن السوري ورفضها، ودعا الى احترام اتفاق فك الاشتباك المبرم بين سوريا واسرائيل في العام 1974.

مجلس الامن

اعتمد مجلس الامن بيانا رئاسيا شاركت في صياغته روسيا والولايات المتحدة حول مقتل مئات المدنيين في محافظتي اللاذقية وطرطوس، معربا عن القلق البالغ بازاء تأثير هذا العنف على تصاعد التوترات بين المجتمعات في سوريا، وداعيا جميع الاطراف الى الوقف الفوري للعنف والانشطة التحريضية وضمان حماية جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية والعمليات الإنسانية. كما دعا السلطات الموقتة الى حماية جميع السوريين بغض النظر عن العرق او الدين، مشيرا الى قراره رقم 2254 الصادر العام 2015، وبيانه الصحفي الصادر في 17 كانون الاول 2024، وجدد التاكيد على التزامه القوي سيادة واستقلال ووحدة سوريا وسلامة اراضيها. كما دعا كل الدول الى احترام هذه المبادئ والامتناع عن أي عمل او تدخل قد يزيد زعزعة استقرار سوريا. كما شدد على الحاجة والالحاح لاجراء عمليات عدالة ومصالحة جامعة وشفافة من اجل المستقبل المستدام في سوريا، داعيا الى تطبيق عملية سياسية بقيادة وملكية سورية، تيسرها الامم المتحدة، وتقوم على المبادئ الرئيسية للقرار 2254.